لا علامة كما قال قلت المراد بالفاعل في كلامه
الذات الفاعلة ولذا وصف بالاثنين والجماعة والفاعل
والضمائر علامة ودليل عليه من تصريف نصر مبنية
لهذا المذكور فتصريف بمعنى مصرفات وفي كون الفعل المقرون
بعلامة تأنيث او ضمير فاعل من مصرفات المجرد منها نظر
اذ الفعل باق بحروفه وهيئته ومعناه وان تغير الدال
على الذات الفاعلة فالتغير في الفاعل لا في المسند فتأمل
فعل مفعول فسر فان قلت لا يصح كون فعل مقيسا على
مصرفات نصر فالصواب ان يفسر هذا في المتن بنصر لا
بمصرفاته قلت يصح ذلك بتقدير مضاف اي مصرفات
فعل بقرينة السياق اقشعررن بفك الادغام فيه
وفيما بعده من الامثلة لسكون المدغم فيها لاتصال
به ضمير مرفوع متصل متحرك على السكون فان قلت
فما وجه فتح الراء الاولى بعد سكونها في الادغام وسكون
العين بعد فتحها فيه قلت اذ كان اصل اقشعر
كاحرنجم كما هو احد القولين السابقين فوجهه
الرجوع الى الاصل عند تعذر الادغام الذي كان سببا
في الخروج عنه وان كان اصله هو هيئته الحاصلة
عند الادغام ففيه اشكال اذا كانت اولا تكتب

صورة الالف قدم الظرف على عامله لافادة الاختصاص
فان قلت لا يصح قصر كتابتها بصورة الالف على وقت
كونها حشوا او طرفا كما قلت المراد المقصود هو اطراد
كتابتها بصورة الالف وهو المراد من قوله تكتب اذ غير
المطرد يصدر غالبا فقد كما يقال اذا وقعت حشوا
او طرفا فقد تكتب بصورة الالف كما مر وقد تكتب بصورة
الواو والياء كمؤمن وبئس ويقال لها الالف الواو والا
لا العطف على تكتب لئلا يشاركه في الاختصاص
في الطرف لما صرح به الشارح في مطوله ومختصره
في باب الفصل والوصل من انه اذا تقدم المعطوف عليه
قيد فالظاهر مشاركة المعطوف له فيه فلينة
تسمى الفا اذ قلت الظاهر ان هذا من تقسيم الشيء الى
نفسه وغيره وحاصل تقسيم الالف الى الالف والهمزة
بل من تقسيم الشيء الى قسمين متغايرين المقسم احدهما
يسمى باسمه على طريق الاشتراك اللفظي
لان الامر فرع عليه قدم ان مذهب البصريين
ان الامر اصل ماخوذ ابتداء من المصدر لاشتقاقهما
منه فقد يعترض على هذا باسمي الفاعل والمفعول بمعنى
الماضي كانا ناصر زيد امس او مضروبه امس اذ لا يجوز